

قياس وتحليل علاقة أسعار الطاقة مع بعض من متغيرات القطاع النقدي في العراق  
للمدة 2020-2018

**Measuring and analyzing the relationship between energy prices  
and some of the cash sector variables in Iraq  
During the period 2018-2020**

أ.م.د هاشم جبار الحسيني

A. P. Dr. Hashem Jabbar Al -Husseini  
كلية الإدارة والاقتصاد\_ جامعة كربلاء  
College of Administration and  
Economics University of Karbala  
Hashim.jabbar@uokerbala.edu.iq

زمن محمد عبد الحسين

Zaman Mohammed Abdulhussein  
كلية الإدارة والاقتصاد\_ جامعة كربلاء  
College of Administration and Economics  
University of Karbala  
as8568439@gmail.com

**المستخلص**

كشفت العديد من الدراسات الاقتصادية داخل العراق وخارجه، إن العراق من أكثر بلدان العالم اعتمادا على مصادر الطاقة التقليدية وبالدرجة الأولى النفط الخام والغاز الطبيعي، ويشكل النفط الخام النسبة الأكبر من صادراته العراق الكلية، لذا فإن معرفة أثر وعلاقة أسعار الطاقة العالمية على الاقتصاد العراق بصورة عامة والقطاع النقدي بصورة خاصة لهو ضرورة ملحة لمعرفة آفاق المستقبل الاقتصادي للعراق بالاعتماد على درجة الارتباط والأثر التي تتركها تقلبات اسعار الطاقة، فقد تم اعتماد أسعار الطاقة ( النفط الخام – الغاز المسال ومكثفات الغاز) كمصادر مستقلة للدراسة مؤثرة على الواقع الاقتصادي العراقي، وأما متغيرات القطاع النقدي والتي تشمل ( البنك المركزي العراقي- اسواق المال- والمصارف التجارية العاملة في العراق) ما هي إلا متغيرات تابعة للدراسة يقع عليها أثر أسعار الطاقة. وقد اعتمد الباحث في دراسته على بيانات أسعار الطاقة المتحصلة من شركة سومو لتسويق النفط الخام ومشتقاته خلال الفترة الشهرية الممتدة من 2018/1/1 لغاية 2020/12/31 ، أما بيانات القطاع النقدي فكانت بالاعتماد على النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي العراق – الموقع الإحصائي، وقد تم تحليل واختبار النتائج عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، فضلا عن الإستعانة ببرنامج (EXSEL). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة أثر وإرتباط قوية بين أسعار الطاقة وسوق العراق للأوراق المالية، ووجود علاقة أثر وإرتباط قوية يعتمد عليها بتفسير علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الطاقة والاستثمارات المحلية في العراق، وكذلك وجود علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الطاقة وأسعار الفائدة لدى المصارف التجارية العاملة في العراق، حيث اوصت الدراسة بضرورة إيجاد بدائل جديدة تعتبر مورد مهم للاقتصاد العراقي لا أن تبقى أسيرة تقلبات اسعار الطاقة في السوق العالمية والتي تحدث إما بسبب ظهور عوامل سياسية ومصالحة دول خاصة أو مشاكل طارئة غير منتظمة لا يمكن السيطرة عليها كما في أزمة كورونا الصحية التي هبطت فيها أسعار الطاقة بمستويات كبيرة جدا بسبب قلة الطلب على المعروض من مصادر الطاقة، وقد تضمن البحث أربعة مباحث، الأول منهجية البحث والثاني الجانب النظري للبحث، أما المبحث الثالث فكان الجانب العملي والتطبيقي للبحث، واخير المبحث الرابع حيث الاستنتاجات والتوصيات.

**الكلمات المفتاحية:** أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز، سوق العراق للأوراق المالية، الإستثمارات المحلية، أسعار الفائدة

**Abstract**

Several economic studies within Iraq and Kharga revealed that Iraq is one of the countries of the world, depending on traditional energy sources, in the first place, crude oil and natural gas, and crude oil constitutes the largest percentage of its total exports of Iraq, so knowing the impact and relationship of global energy prices on the economy of Iraq in general The monetary sector in particular is an urgent necessity to know the prospects for the economic future of Iraq by relying on the degree of association and impact that the energy fluctuations leave, the energy prices (crude oil - liquefied gas and gas condensate) have been adopted as independent sources of study affecting the Iraqi economic reality, and the variables of the monetary sector Which includes (the Central Bank of Iraq- financial markets- and commercial banks operating in Iraq) are only variables of the study that have the impact of energy prices. In his study, the researcher relied on energy price data obtained from Sumo to market crude oil and its derivatives during the monthly period of 1/1/2018 until 12/31/2020, while the data of the cash sector was based on the monthly statistical bulletins of the Central Bank of Iraq - The statistical site, and the results have been analyzed and tested by using the statistical program (SPSS), as well as the use of the Ext And a strong connection that depends on it by explaining the relationship of the link and the

impact between the prices of energy and local investments in Iraq, as well as the existence of a relationship of engagement and moral impact with statistically significant between energy prices and interest rates among commercial banks operating in Iraq, where the study recommended the need to find new alternatives that are an important resource for the Iraqi economy. That the captive of energy fluctuations in the global market remains either due to the emergence of political factors and the reconciliation of special countries or irregular emergency problems that cannot be controlled as in the Corona health crisis in which energy prices fell at very large levels due to the lack of demand for the supply of energy sources.

**Keywords: LNG prices and gas condensate, Iraq Stock Exchange, local investments, interest rate**

### 1- المقدمة:

تلعب مصادر الطاقة التقليدية دوراً مهماً في تحفيز نمو النشاط الوطني للبلدان المنتجة لمصادر الطاقة التقليدية، بالخصوص النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث يعتبران المصدران الرئيسيان في عمليات الإنتاج حول العالم، لذا فإن تقلبات الأسعار لها دواعي وتأثيرات واضحة على الاقتصاد الكلي بالنسبة للبلدان التي تعتمد على العوائد المتحققة من تصدير الطاقة الأولية، حيث تؤثر أسعار الطاقة على جميع مؤشرات ومتغيرات الاقتصاديات العالمية، فإن الإرتفاع بأسعار الطاقة يؤدي إلى نمو صادرات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وبالتالي زيادة في عمليات الإنفاق والتشغيل العام، والعكس صحيح في حالة إنخفاض الأسعار وتعرضها إلى تقلبات سعرية في الأسواق العالمية، وعلى المستوى المصرفي والنقدي فإن أول الحالات التي ستظهر نتيجة إنخفاض أسعار الطاقة هو تدهور شركات الأسهم العراقية وإنخفاض في السيولة والربحية والإيداع والائتمان المصرفي، وبالتالي حدوث بطئ أو تراخي في تنشيط الحركة الإستثمارية الإقتصادية، نظراً لإعتماد البلدان التي تصدر النفط والغاز على عوائد هذه الصادرات، لذا فإن الإرتباط والأثر بين أسعار النفط والغاز والقطاع النقدي والمصرفي هو مصدر قلق رئيسي لمخططي و واضعي السياسات الإقتصادية للعراق.

### 2- منهجية البحث

#### منهجية البحث

تتضمن منهجية البحث كل من فرضية البحث ومشكلة البحث والأهمية، بالإضافة إلى الهدف من البحث والحدود المكانية والزمانية للبحث.

**2-1 فرضية البحث:** إنطلق البحث من فرضية رئيسة تتمحور حول وجود تأثير على بعض من متغيرات القطاع النقدي في العراق بفعل التغيرات التي تحدث على أسعار الطاقة والتي تتمثل بالنفط الخام والغاز المسال ومكثفات الغاز، وخلال مدة البحث.

**2-2 مشكلة البحث:** تتمحور مشكلة البحث في تحليل وقياس علاقة الإرتباط والأثر بين متغيرات القطاع النقدي وأسعار الطاقة والتي تتمثل بالنفط الخام والغاز المسال ومكثفات الغاز، التي ظهرت في التحليل الوصفي لإنموذج الدراسة، حيث إن تنذب أسعار الطاقة له تأثير على متغيرات القطاع النقدي في العراق.

#### 2-3 أهمية البحث: تعود أهمية ألي:

أ- تحليل ودراسة أسعار الطاقة للمدة (2018-2020)

ب- بيان علاقة مؤشرات القطاع النقدي مع أسعار الطاقة

**2-4 الهدف من البحث:** يهدف البحث إلى تبيان كيفية أثر تقلبات أسعار الطاقة على مؤشرات القطاع النقدي ومعرفة العلاقة الديناميكية بينهما، بالإضافة إلى معرفة إمكانية عمل مؤشرات القطاع النقدي وارتباطها بأسعار الطاقة في العراق.

#### 2-5 حدود البحث: تتمثل حدود البحث بما يأتي :

أ- الحدود الزمانية: وتتضمن الفترة من 1/1/2018 لغاية 31/12/2020

ب- الحدود المكانية: العراق

### 3- الجانب النظري للبحث

تطورات أسعار الطاقة وإمكانات العراق من مصادر الطاقة

#### 3-1 تطورات أسعار الطاقة

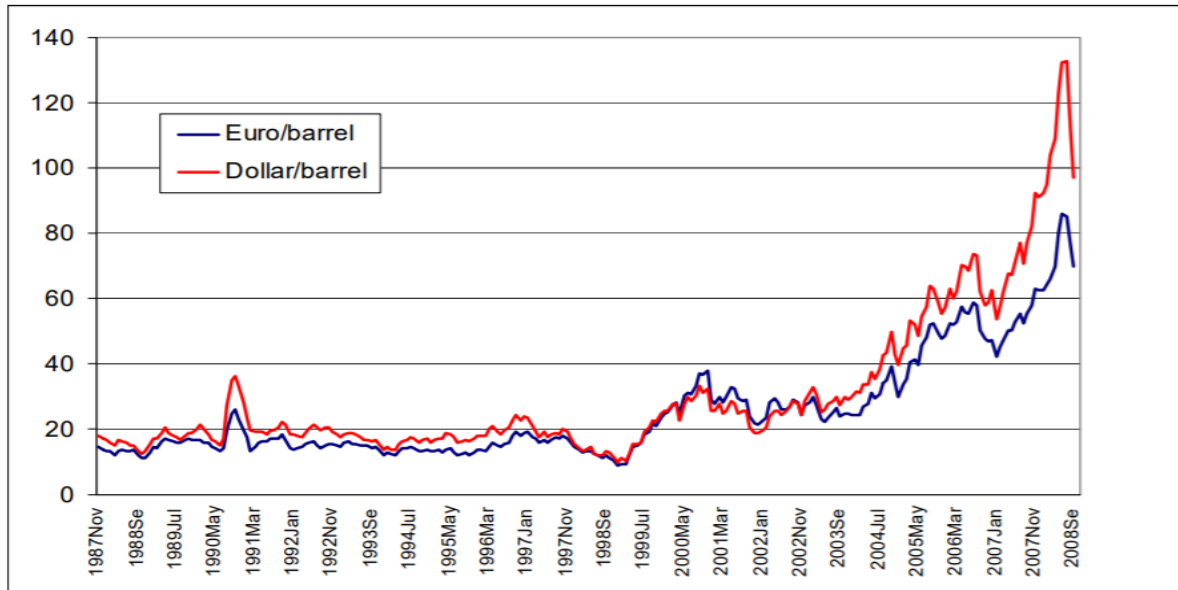
يعقد الكثير من المحللين والإقتصاديين، والدراسات المختصة بالشأن الطاقوي، إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر في خضم طفرة نفطية تعيد إلى الأذهان الطفرة النفطية التي حدثت في سبعينيات القرن الماضي، إلا إن البلدان المنتجة والمصدرة لمصادر الطاقة وبالخصوص النفط الخام والغاز الطبيعي بدأت تتعامل مع طفرت هذه العوائد بقدر كبير من الحكمة، بدلاً من إنفاقها بصورة عشوائية، من أجل تحقيق أكبر منفعة من هذه العوائد، ويلخص التقدير الصادر عن البنك الدولي والذي يحمل عنوان ( التطورات والآفاق الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) إلى تزايد الروابط والمشاركات بصورة وثيقة بين أسعار الطاقة ونتائج النمو فيما يتعلق بالبلدان ذات الوفرة النفطية (Muhammad, 2008: 49) ويتوقع تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكي أن إجمالي استهلاك الطاقة البالغ 495.2 كوادريليون في عام 2007 سترتفع إلى 738.7 كوادريليون في عام 2035 بزيادة سنوية قدرها 1.4% في المتوسط، أما بالنسبة لتوزيع هذه الأرقام المقدره بين

بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن استهلاك الطاقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي كان 245.7 كوادريليون في عام 2007، يقدر أن يصل إلى 280.7 في عام 2035 بزيادة سنوية قدرها 0.5% في المتوسط، في حين من المتوقع أن يرتفع استهلاك الطاقة في بلدان غير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي كان 249.5 كوادريليون في عام 2007، إلى 458 كوادريليون في عام 2035، بزيادة سنوية بلغت 2.2% (الولايات المتحدة الأمريكية 2010)، على الرغم من أن استهلاك الطاقة في البلدان النامية لا يزال أقل بكثير من المعايير الدولية، فقد كان هناك ارتفاع مواز لجهود التصنيع ومستويات الدخل. (Dorsman et al, 2013:50)

وعلى الرغم من أن أسعار الوقود الأحفوري تستمر في الارتفاع في الوقت الحاضر، إلا أن هذا الاتجاه غير مؤكد في المستقبل، إن احتمال الزيادة في أسعار الوقود في المستقبل مرتفع، فيما يتعلق بالطبيعة المستنفدة لموارد الوقود الأحفوري المحدود، ونقص الانسجام بين العرض والطلب، ومطالب تغييرات احوال المناخ، والاستثمارات والمضاربة وزيادة في عدم الاستقرار الجيوسياسي بسبب النزاعات الدولية واحتكار السوق، وفي الوقت نفسه، من المهم الاستدامة المستقبلية لمحميات الوقود الأحفوري في العالم من الفحم والغاز الطبيعي والنفط الخام للوفاء بالطلب العالمي في المستقبل من خلال السيطرة على تطوير أسعار الوقود في المستقبل، وعلى الرغم من أن النظرية الاقتصادية للمطالبات المدافعين عن انخفاض الطلب على الزيادة في أسعار الوقود، فإن الطلب المتزايد على الطاقة المتزايد بلا توقف هو بسبب الدول النامية، والتي تتطلب قدرا أكبر من خدمات الطاقة لدعم أنشطتها الاقتصادية المتزايدة، وتحسينها مستوى المعيشة والارتفاع في مستويات الراحة لسكانها، الطاقة هي الكيان الأساسي وراء كل نشاط من نشاطات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي يتم إعطاء أولوية قصوى لها، حيث تؤثر التقلبات غير المتوقعة في أسعار الطاقة على جميع مجالات الأنشطة المتعلقة بالطاقة. (Rout et al, 2008: 3478)

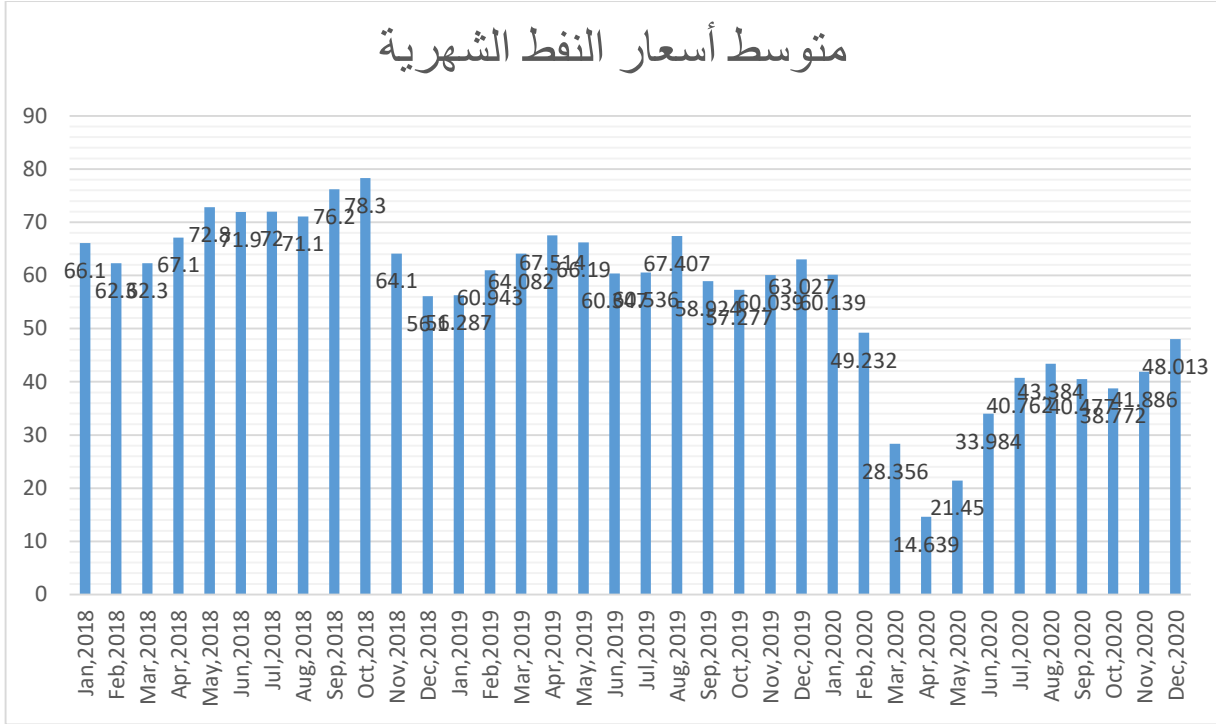
يتكون تسعير الطاقة من مزيج من العوامل التي تكون فيها علاقات الطلب والعروض متواصلة ومتراصة، وقبل أزمة النفط، كان هدف شركات النفط هو خفض التكاليف، وزيادة معدلات الإنتاج، ولم تكن لكميات النفط المنتجة تلك الأهمية الكبيرة لطالما هنالك انتشار كاف لمبيعات الانتاج حول العالم بوجود عقود واستثمارات ومشتقات مالية متنوعة ومختلفة، حيث يمكن أن تدخل شركة نفط في مجموعة متنوعة من العقود والمشتقات المالية مثل المقايضات والعقود الآجلة والمستقبلية والتحوط من خطر تغيير السعر السلبي. (Nersesian, 2016: 222)

ويتم تحديد سعر النفط الخام من خلال شروط العرض والطلب في السوق العالمية بشكل عام، وأكثر تركيزا في مراكز التكرير الرئيسية، سنغافورة، أوروبا الغربية، وساحل الخليج الأمريكي، على مستوى، فإن أسعار النفط الخام هي أهم محدد لأسعار المنتجات البترولية، وغالبا ما يكون العامل الأكثر أهمية، بعد أربع سنوات من الاتجاه الصاعد، وصلت أسعار النفط إلى ذروة في يوليو 2008 ثم انخفضت دون 50 دولارا أمريكيا / برميل بحلول نهاية عام 2008، وهذا يرجع أساسا إلى الأزمات المالية العالمية والركود الاقتصادي، والتي ساهمت في الضغط استهلاك الطاقة، وكذلك تحركات المضاربة في السوق قصيرة الأجل. (Casamassima et al, 2009: 32) ويوضح الشكل (1) ارتفاع متوسط سعر برميل النفط بالدولار واليورو خلال المتوسطات الشهرية للمدة 2004-2008، أما الشكل (2) فهو يوضح أسعار النفط الخام والشكل (3) يوضح أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز، وخلال المدة 2018/1/1 لغاية 2020/12/31، والصادرة عن شركة تسويق النفط العراقية (سومو).  
الشكل (1) مخطط تاريخي للمتوسطات الشهرية لأسعار النفط بالدولار الأمريكي واليورو



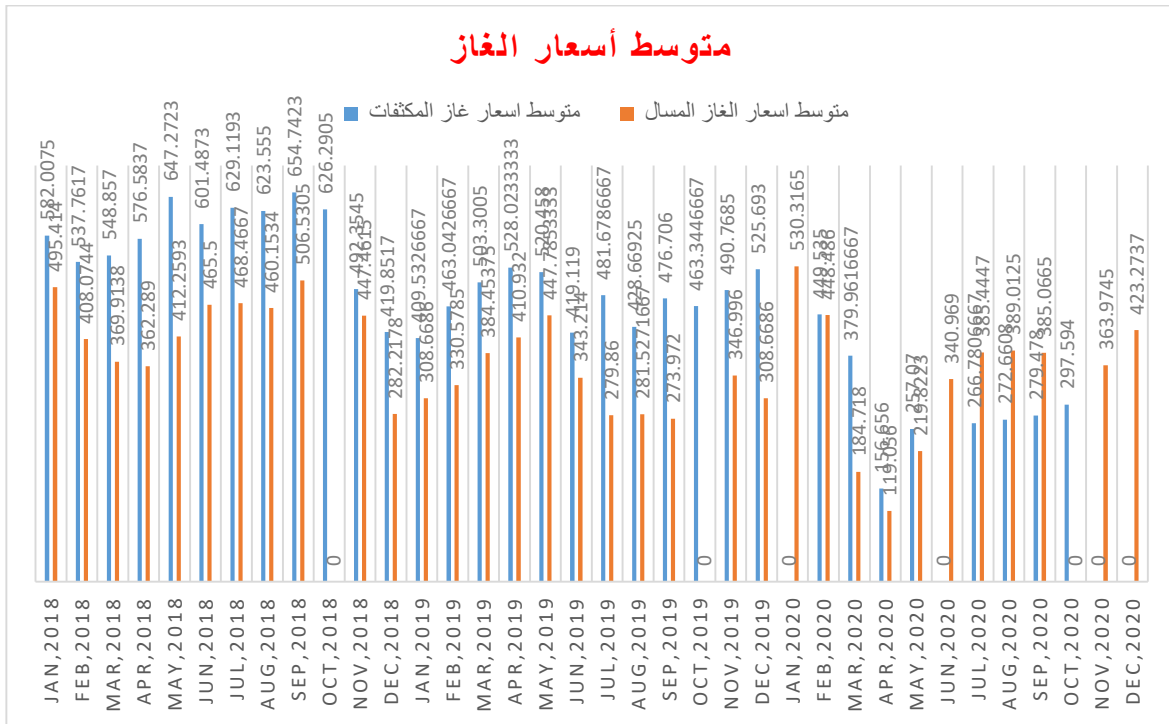
Souers: Casamassima, G., Fiorello, D., & Martino, A. (2009) The Impact of Oil Prices Fluctuations on Transport and Its Related Sectors. European Parliament. 32

شكل (2) متوسط أسعار النفط الشهرية للعراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي excel وفقا لبيانات (سومو)

الشكل (3) متوسط اسعار الغاز المسال و مكثفات الغاز



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Excel وفقا لبيانات (سومو)

## 2- إمكانيات العراق من مصادر الطاقة

لقطاع الطاقة في العراق عدة تحولات وتغيرات مستمرة منها في مجال البحث والتنقيب والتطوير، او على صعيد القدرات الفنية والتغيرات الإدارية ومستويات الخبرة، وسنحاول أن نوضح إمكانيات العراق من موارد الطاقة بالخصوص النفطية والغازية منها وكما يأتي:

### أ- الطاقة الإحتياطية للنفط والغاز العراقي

يتمتع العراق بإمكانات هيدروكاربونية تجعله من أكثر البلدان الواعدة نفطياً في مجال إنتاج وتصدير النفط الخام، بوجود 514 تركيبا جيولوجيا، منها 239 تركيبا اعتبرت ذات إحتياطي نفطي مؤكد والتي تقدر بحوالي 300 مليار برميل بذلك يمكن ان يحتل العراق المرتبة الاولى عالميا باكبر احتياطي نفطي مؤكد، حيث تتوزع الإحتياطيات المؤكدة في العراق على 73 حقلا موزعة في شمال وجنوب البلاد باكبر صورة، وتوجد في الجنوب خمس حقول تعد فوق العملاقة تشكل 60% من إجمالي الإحتياطيات المؤكدة في العراق وهي قل غرب القرنة بإحتياطي يقدر بـ 43 مليار برميل ، والرميطة بـ 17 مليار برميل، وحقل مجنون بـ 12 مليار برميل، والزبير بـ 8 مليار برميل واخيرا نهر عمر بـ 6 مليار برميل (Abdel-Aali and Dhuway, 2017, 4).

ويعتقد بعض المختصين واصحاب الدراسة، ان الاكتشافات النفطية في العراق لم تشمل الا 10% من اراضية والتي يتركز معظمها في جنوب العراق حيث وجود هذا الإحتياطي المؤكد، ومن المتوقع ان تشمل الاراضي الغربية على ابار نفطية غير مكتشفة من الممكن ان تكون مصدر اضافي للنفط العراقي قد يصل الى 100 مليار برميل وبحسب تفاوت الآراء الا ان هذه المناطق غير مكتشفة لحد الان (Mohamed, 2008: 51). وحسب إحصائيات منظمة الدول العربية المصدرة للبترو (أوابك) فإن الإحتياطي النفطي العراقي المؤكد لغاية العام الحالي هو 148400.00 مليون برميل في النسبة. ( منظمة الدول العربية المصدرة للبترو، بنك المعلومات).

وفيما يخص إحتياطيات الغاز الطبيعي في العراق، فيمكن ان تقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية، النوع الأول هو الغاز الطبيعي المصاحب للنفط والذي تبلغ نسبته حدود 70% من الغاز الموجود في العراق، حيث تشكل المنطقة الجنوبية نسبة كبيرة من تواجد هذا الغاز والتي تصل إلى 83% من إجمالي الغاز المصاحب في عموم العراق، أما النوع الثاني فهو الغاز الحر والذي يشكل نسبة 20% من إجمالي الغاز الطبيعي، حيث يتركز في حقول ( جمجمال، كورمور، المنصورية، خشم الأحمر، وعكاس والسبيبة)، وأخير غاز القبة والذي يشكل مانسبته 10% من الغاز العراقي، والذي يغطي طبقة النفط في الحقول النفطية، والتي تتوزع في الحقول الشمالية والوسطى والجنوبية، والغالبية العظمى منه في الحقول الشمالية وهي جمبور، عجيل، باي حسن، خباز وكركوك ((Al-Saadi, 2020: 363).

### ب- الطاقة الإنتاجية للنفط الخام والغاز الطبيعي

للعراق 73 حقلا نفطياً، وتتراوح عدد الآبار المنتجة بين 1500 إلى 1700 بئرا نفطياً منتجا، موزعة بين الشمال والوسط والجنوب، ومن المحتمل ان تصل هذه الآبار إلى 100 ألف بئر بعد عمليات البحث والتنقيب، وتعتبر محافظتا البصرة وميسان الواقعتا جنوب العراق، عصب الإنتاج والإحتياطي النفطي في العراق، حيث تصل نسبتهما إلى 75% من إحتياطي النفط العراقي المؤكد (Nafel, 2014: 171). ويبلغ الإنتاج الحالي من الحقول الجنوبية في محافظة ذي قار والذي تديره شركة ذي قار العراقية حوالي 90 الف برميل يوميا، والعراف الذي تديره شركة بتروناس البرازيلية بطاقة إنتاجية حوالي 87 الف برميل يوميا، وحقل حلفايا الذي تديره الشركة الصينية الوطنية للنفط ، بطاقة انتاجية بلغت 250 الف برميل يوميا، أما مجموعة حقول ميسان التي تديرها شركة سنوك الصينية وحقول الزبير التي تديرها شركة ايني الايطالية، فيبلغ الانتاج بواقع 230، و 454 الف برميل على التوالي. ويعتبر حقل الرميطة أكبر حقول الإنتاج بقيادة شركة بريتش بترولיום البريطانية بواقع 1.475 مليون برميل في اليوم، وثانيهما حقل القرنة بواقع 455 الف برميل يوميا، تديره شركة اكسون موبيل الامريكية. <https://www.shorouknews.com> ويوضح الجدول التالي أهم الحقول النفطية في العراق مع إحتياطياتها المؤكدة.

جدول (4) اهم الحقول النفطية في العراق

اسم الحقل	سنة الإكتشاف	بداية الإنتاج	الإحتياطي المؤكد	موقع الحقل
الأحذب	1979	2011	مليار برميل	شرق واسط
بدره	1979	2013	3 مليار برميل	شرق واسط
كركوك	1927	1934	8.7 مليار برميل	شمال كركوك
مجنون	1975	--	13 مليار برميل	جنوب شرق البصرة
الرميطة	1953	--	مليار برميل 17.7	جنوب البصرة
شرق بغداد	1979	1980	8 مليار برميل	شرق بغداد
نهر عمر	1948	--	6.5 مليار برميل	جنوب البصرة
نجمة	1934	--	807 مليون برميل	شمال نينوى
حقل القرنة (1)	1973	--	8.7 مليار برميل	جنوب شرق البصرة
حقل القرنة (2)	1973	2013	13 مليار برميل	جنوب شرق البصرة
الكياره	1927	--	800 مليون برميل	جنوب شرق الموصل
الزبير	1949	--	4 مليار برميل	جنوب البصرة
الناصرية	--	2009	4.4 مليار برميل	بغداد
باي حسن	--	--	2.4 مليار برميل	شمال كركوك
الحقول الشرقية	1979	--	--	شمال شرق ديالى
الفرات الأوسط	1981	--	600 مليار برميل	وسط كربلاء
ميسان	--	--	2.5 مليار برميل	جنوب شرق ميسان
العراف	--	--	مليار برميل	ذي قار
الحلفايا	1976	--	4.1 مليار برميل	جنوب شرق ميسان

Source: Al-Mashhadani, Ban Ali. (2017). The role of production and price policy for crude oil in Iraq and Saudi Arabia and the challenges they face. Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, 14(38).117

ومنذ بدايات الإنتاج والإكتشاف النفطي في العراق، فإن أغلب الشركات العاملة في العراق لم تعطي تلك الأهمية لإنتاج وإكتشاف الغاز الطبيعي أو المصاحب، فقد تم حرق الكثير من الغاز المصاحب بسبب عدم توفر الآليات والمعدات المناسبة لإستغلال الغاز المصاحب، وخلال فترة سبعينيات القرن الماضي، وبسبب زيادة أسعار النفط وحصول أزمات عديدة منها أزمة النفط عام 1973، بسبب توقف التصدير العربي لدول الغرب، فقد توجهت العديد من الدول إلى البحث عن بدائل النفط وبالدرجة الأساس الغاز الطبيعي الذي أصبح اهم بدائل النفط حول العالم (Abdel Reda and Ahmed, 2018: 95)، عراقيا، فقد تم تأسيس شركة غاز الجنوب بموجب قانون رقم (22) لسنة 1997، ومقرها الرئيسي في البصرة، والتي تهدف الى دعم وتقوية الاقتصاد الوطني، ومن أهم نشاطاتها إستلام الغاز من الحقول الجنوبية ثم معالجته، وتصنيع الغاز الجاف لغرض إيصاله الى مواقع الاستهلاك المحلي و منافذ التصدير، وقد استعان العراق بالعديد من الشركات المختصة بالبحث والتنقيب عن مصادر الطاقة لإكتشاف الغاز الطبيعي قرب الآبار النفطية او المناطق المحتملة، وتحديدًا عام 2013 عندما أعطى العراق إمتيازًا خدميًا لمجموعة من جولات التراخيص التي تتضمن عقودًا فنية تطويرية لإكتشاف وإستغلال الغاز الطبيعي. (Federal Financial Supervision Office, 2019: 4)

وفيما يخص كميات الإنتاج والإستثمار للغاز الطبيعي، فيمكن توضيحها من خلال الجداول ادناه، والمفصّل عنها من قبل شركة النفط الوطنية، علماً إن الكميات بوحدة ال(مقمة) مليون قدم مكعب قياسي

جدول (5) الكميات الإجمالية المنتجة والمستثمرة والمحروقة من الغاز المصاحب لعام 2018

الفقرة	نفط الشمال	نفط الوسط	نفط ميسان	نفط ذي قار	نفط البصرة	المجموع	النسبة المئوية
منتج	69,250	69,213	126,462	37,964	755,938	1,058,828	
مستثمر	55,125	43,439	29,807	771	335,596	464,738	44%
غاز مصاحب	9,459	0	0	0	67,621	77,080	7%
	4,667	25,773	96,656	37,193	352,722	517,011	49%

جدول (6) الكميات الإجمالية المنتجة والمستثمرة والمحروقة من غاز القبة لعام 2018

الفقرة	نفط الشمال	نفط الوسط	نفط ميسان	نفط ذي قار	نفط البصرة	المجموع	النسبة المئوية
منتج	45,719	0	0	0	3,006	48,725	
مستثمر	45,358	0	0	0	3,004	0	99%
غاز القبة	0	0	0	0	0	0	0%
	361	0	0	0	0	361	1%

جدول (7) الكميات الإجمالية المنتجة والمستثمرة والمحروقة من الغاز الطبيعي خلال العام 2018

الفقرة	نفط الشمال	نفط الوسط	نفط ميسان	نفط ذي قار	نفط البصرة	المجموع	النسبة المئوية
منتج	114,969	69,213	126,462	37,964	758,944	1,107,552	
مستثمر	100,484	43,439	29,807	771	338,600	513,100	46%
الكلي	9,459	0	0	0	67,621	77,080	7%
	5,028	25,773	96,656	37,193	352,722	517,372	47%
	14,487	25,773	96,656	37,193	420,343	594,452	

Source of tables (7,6,5): Extractive Industries Transparency Authority, Annual Report for 2018, p. 17.

ج- القدرة التصديرية للنفط والغاز: للعراق قدرة تصديرية تصل الى 2.5 مليون برميل يوميا، تصدر منها عن طريق الخليج 2 مليون برميل يوميا، و 0.5 عن طريق تركيا، وفي أواخر عام 2004 تم تصدير حوالي 40% من النفط الى اسيا، و30% الى امريكا الشمالية، و25% الى اوربا، وتعد هذه المناطق من أكثر مناطق العالم إستهلاكًا للنفط ومشتقاته، وإذا ما توفرت

الظروف المثالية وتحسن الإستقرار السياسي والاقتصادي فإن للعراق قدرة كبيرة على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي عبر منافذ الجنوب والشمال التي يمتلكها العراق، فالقدرة النقلية والتحميلية تقدر بـ 6 مليون برميل يوميا، 2.8 تتم عن طريق الخليج العربي، و 1.65 عن طريق السعودية، و 1.6 عن طريق تركيا، أما عن طريق سوريا والاردن، فتقدر الطاقة التصديرية بـ 300 ألف برميل يوميا. (Al-Battat, 2010:56).

ويعد قطاع النفط العراقي أهم ركيزة للنمو الاقتصادي والتطور العمراني، إذ تشكل صادرات النفط الخام الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات، ويعتبر النفط الخام هو المورد الوحيد للحصول على العملة الأجنبية في العراق، وبسبب الحروب التي دخلها العراق وانعدام الاستقرار الأمني فقد تعرضت الكثير من منشآت النفط إلى التخريب، مما أثر على ضعف الإنتاج والتطوير وإدخال التكنولوجيا الحديثة للبحث والتنقيب والاستكشاف (Al-Zubaidi and Abdel-Kadhim, 2019: 22) وتتضمن البنية التحتية للطاقة في العراق، منظومة موسعة من خطوط الانابيب البالغ طولها 4350 ميلا، فضلا عن ثلاثة موانئ في الجنوب، ويعتبر خط كركوك - جيهان (التركي) من أكبر خطوط التصدير في العراق، حيث يبلغ قطر 40 انشا، وبطاقة تشغيلية تبلغ 1.1 مليون برميل يوميا، والخط الثاني يبلغ قطر 46 انشا بطاقة قصوى تبلغ 500 ألف برميل يوميا، حيث صمم لنقل الصادرات من البصرة، ويعد عمليات التخريب التي حدثت بعد عام 2003 فقد لا تتعدى الكميات المصدرة 600 ألف برميل يوميا، وفي الجنوب فإن للعراق قدرة تصديرية عبر ثلاث موانئ مهمة استراتيجية هي ميناء البصرة وخور العمية وخور الزبير، حيث يتعامل الأخير مع عدد قليل من كميات النفط المصدرة، بسبب تعامله مع البضائع الأخرى الغير نفطية، ويعتبر ميناء البصرة هو أكبر ميناء في العراق بأربعة مراسي ذات سعة 400 ألف برميل يوميا، أما خور العمية فقد وصلت الطاقة التصديرية إلى 400 ألف برميل يوميا بعد عمليات الإصلاح الكامل التي خضع لها (Muhammad, 2008:59).

وفيما يخص الغاز الطبيعي، فهو الآخر مال زال عرضه للإهمال والتسويق من قبل الحكومات المتعاقبة، وتلك الشركات التي دخلت ضمن جولات التراخيص، فقد ظلت صناعة الغاز الطبيعي متخلفة لعدم توفر الوسائل اللازمة لإستثماره، وعدم حصول الاستقرار الاقتصادي أو السياسي أو الأمني، مما أدى إلى غلق العديد من آبار الغاز الطبيعي مثل (جمجمال، خشم الأحمر، كورمور)، والتي تم إكتشافها في شمال العراق، ويعد الغاز المصاحب أكثر منتج يهدر ويحرق في العراق معيثر الأستخدام والأستغلال ضمن دائرة ضيقة، وعلى الرغم التطور الواضح في مختلف قطاعات الطاقة المختلفة، بهدف توفير مورد جديد لضمان الإستدامة المالية والبيئية إلا إن العراق مازال متخلفا ويعاني من تدهور في صناعة الغاز الطبيعي، لأسباب متعددة ذكرت سابقا. (Mohamed, 2015:9).

وقد صدر العراق بتاريخ 10/4/2018، 30 شحنة من الغاز السائل (غاز الطبخ) ومكثفات الغاز، عن طريق شركة غاز البصرة، خلال الربع الأول من عام 2018، حيث صدرت شركة غاز البصرة 9 شحنات من مادة مكثفات الغاز، بإجمالي بلغ 188,838 متر مكعب، وتصدير 21 شحنة من مادة الغاز السائل (غاز الطبخ) بإجمالي 73,740 طنا متريا خلال الربع الأول من عام 2018 (Youssef, 2018).

#### د - القدرة التكريرية

تعاني أغلب مصافي العراق من نقص كبير في طاقة العمليات التحويلية، بإستثناء مصفى صلاح الدين، وقد ارتفعت الطاقة التكريرية في العراق بعد عام 2003 إلى أكثر من 900 ألف برميل يوميا، إلا ان حصة العراق النسبية في إجمالي طاقة التكرير لدى أوبك لا تزال منخفضة حيث ارتفعت من 6.6% عام 2033 إلى 7.1% عام 2015، وقد حقق الإنتاج الإجمالي للمشتقات النفطية تراجعا ملحوظا بسبب عمليات التخريب وعدم الاستقرار الأمني الذي يشهده العراق، فعلى سبيل المثال قد انخفض إنتاج الكازولين (البنزين) من 85 ألف برميل يوميا عام 2003 إلى 43 ألف برميل يوميا عام 2015، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في النفط الأبيض ووقود الطائرات وزيت الغاز والديزل (Jawda & Jaafar, 2018:26) وتعتبر صناعة التكرير صناعة ضخمة للغاية، تحتاج إلى مبالغ وإستثمارات مالية كبيرة، بسبب الآلات والمعدات والقدرات الفنية الكبيرة التي تحتاجها هذه الصناعة، وبذلك ينطبق على هذه الصناعة اقتصاديات الحجم والتي تتطلب مبالغ مالية كبيرة. (Abbas, 2019:230).

ومن الجدير بالذكر إن غالبية (إن لم تكن كلها) ملكية قطاع التكرير وسيطرته يعود للحكومة العراقية، والتي تعتبر القطاع العام الرائد في السيطرة على اقتصاديات الطاقة في العراق، وتشير التقارير إلى وجود 15 مصفى و وحدة تكرير، وبالرغم من اختلاف التقارير وعدم دقة الأدلة، إلا إن العراق وبحسب تقارير منظمة (أوبك) لديه قدرة تكريرية بواقع 900.000 برميل يوميا، على الرغم من إن القدرة الفعلية للتكرير هي 570.000 ألف برميل يوميا، ونتيجة للأضرار التي لحقت أكبر منشأة تكرير في البلاد (بيجي) فقد خسر العراق الكثير من مقومات القدرة التكريرية لديه وصار الإعتد الأكبر على مصفيا الدورة والبصرة، والمصافي المتبقية ضعيفة في مجال التكرير، ويعتمد العراق على إستيراد المشتقات النفطية وبمبالغ وكميات كبيرة جدا من أجل سد النقص الحاصل في الطلب المحلي على مشتقات النفط الأخرى كالبينزين الذي يستهلك العراق منه بحوالي 6 مليون برميل يوميا، ومن أجل فمن تلبية الطلب المحلي، فقد تم بناء أربع مصافي جديدة وحديثة كلبا، واحد منها في محافظة كربلاء والذي أحيى لشركة هيونداي بطاقة إنتاجية تصل إلى 140.000 ألف برميل يوميا، بالإضافة إلى مصافي جنوب بغداد، ومصفى ميسان الذي توقف بسبب قضايا فساد مالي وإداري، لكنه عاد بوضع حجر الأساس مع الشركة السويسرية (ستارم) في عام 2016 والشركة الصينية (واهان) بواقع طاقة إنتاجية 150.000 ألف برميل يوميا (BMI International Business Monitor, 2016:30-29)

### ثانياً: مؤشرات النظام النقدي العراقي

كما ذكرنا سابقاً، إن النظام النقدي هو مجموعة من المؤسسات والسياسات والأطر القانونية التي بموجبها تخلق الحكومات المحلية (النقود)، حيث تشمل هذه المؤسسات، البنوك المركزية وأسواق المال والمصارف، وسنأخذ أدوات أو مؤشرات هذه المؤسسات كل على حده:

#### 1- مؤشرات البنك المركزي

للبنك المركزي عدة مؤشرات في نظامه الخاص، منها مؤشرات القطاع النقدي والمالي والحقيقي وسوق العراق للأوراق المالية. وسننتمتع على مؤشرات القطاع النقدي وسوق العراق للأوراق المالية.

#### مؤشرات القطاع النقدي

أ- الائتمان: يعرف الائتمان على أنه مقدار التسهيلات قصيرة الأجل من المصارف التجارية والتي يحصل عليها الأفراد والشركات والمؤسسات المالية لتمويل عمليات رأسمال العامل الجارية ولفترة لا تزيد عن السنة الواحدة، مقابل كلفة معينة يحددها المصرف المانح (Taha, 2013: 59). وقد خففت إصلاحات القطاع المالي الحواجز القانونية أمام الدخول وتوسيع نطاق أنشطة البنوك والوسطاء الماليين الآخرين، وعززت هذه العملية الإقراض عبر الحدود والدخول الأجنبي، وإعادة تشكيل الهيكل التنافسي لأسواق الائتمان المحلية وتغيير تخصيص الائتمان المصرفي، هذه التغييرات لها عواقب اقتصادية مهمة حيث يعد الإقراض المصرفي مصدراً مهماً للتمويل ليس فقط للأفراد وللشركات الأصغر، ولكن أيضاً بالنسبة للشركات الكبيرة، مما يجعل الاستخدام الشديد للإقراض من البنوك كشكل من أشكال تمويل قصير الأجل. (Dell'Aricea & Marquez, 2004: 2004)

ويعد الائتمان المصرفي من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية، حيث تعتمد عليها سلامة الموجودات وقوة ومثانة المركز المالي، لذا فإن سلامة الائتمان المصرفي يعتمد وبشكل كبير على سلامة الائتمانات والسياسية المتبعة من إدارة البنك، بالإضافة إلى كون الائتمان هو أهم مصادر الدخل الرئيسية للبنك من خلال الفوائد والعمولات التي يحصل عليها، ومن جانب آخر فإن للائتمان دور كبير في تنمية القطاعات الاقتصادية والتجارية حيث إن ارتفاع حجم الائتمان وعمليات الإقراض من قبل البنوك التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية والأنشطة التجارية تساهم وبشكل فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعمق سوق رأسمال المحلي، وإن تنفيذ عمليات ومشاريع إنتاجية وخدمية من خلال التمويل المصرفي ومنح الائتمان يساعد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (Al-Sheikhly, 2012: 18).

ب- الودائع: تعرف الوديعة المصرفية على أنها تلك العلاقة بين الزبون المودع والمصرف الذي يتم الإيداع فيه لحساب الزبون، وتأخذ المصارف دور الوسيط بين أصحاب الفائض النقدي وأصحاب العجز، لتوفير السيولة المالية من خلال الائتمان الذي يخلقه أصحاب الفائض النقدي. (نقيسة و فاطنة، 2021: 10) وتعد الودائع أهم مؤشرات المصارف والتي تشكل المصدر الرئيسي لأموالها فقد تصل إلى ما يقارب 70% من مجموع مطلوباتها التجارية، وأكثر من 90% من إجمالي خصوم المصارف التجارية وهي من أكثر مصادر الأموال نشاطاً وأقلها تكلفة (Saeed, 2006: 2).

ج- الإستثمار: يعد الإستثمار قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده، بمزاولة خبراته أو جهوده أو أمواله للقيام بمشروعات اقتصادية إن كان بمفرده أو بالمشاركة مع مجموعة أشخاص، وللدولة المضيفة حق توجيه المستثمرين نحو أنشطة اقتصادية معينة حسب احتياجاتها ويأتي هذا التوجيه من خلال التشريعات الوطنية التي تنظم الإستثمار وتشرع لهذا الغرض (Al-Ta'an, 2007: 6).

د- أسعار الفائدة على المصارف التجارية: يعرف سعر الفائدة من وجهة نظر البنك المركزي بأنه السعر الذي بمقتضاه تحدد الأسعار في السوق الأولي والثانوي، بالإضافة إلى أسعار ودائع الإستثمار الليلي، حيث يعتمد البنك المركزي على هذا السعر للمحافظة على ثبات الأسعار من خلال السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة على السيولة المصرفية بمستوى يلائم سعر البنك (Abdul, 2018: 290).

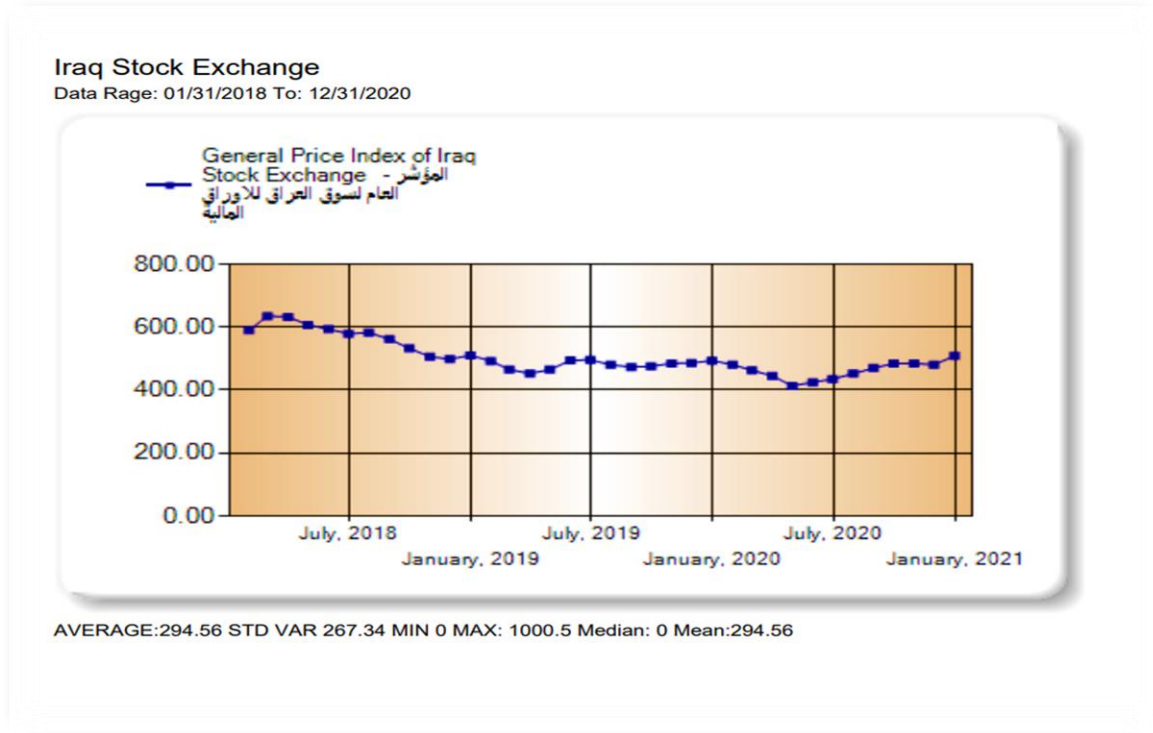
ويستخدم مؤشر أسعار الفائدة في التأثير على النشاط الاقتصادي للبلد، من خلال التأثير على القروض المصرفية، ويتجه أصحاب القرار إلى أداة سعر الفائدة عندما يصعب توجيه أو التحكم بإدابة سعر الصرف، مثلاً عند تثبيته لأغراض تجارية خارجية، وخلال الفترة 1990-2003 حصلت زيادة في نسبة سعر الفائدة على الودائع، إلا إن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي حدث فيها إنخفاض كبير ومستمر، والسبب يعود إلى عدم ثقة الأفراد في القطاع المصرفي، وتدهور الأوضاع السياسية في العراق التي تؤثر سلباً على نشاط القطاع المصرفي بصورة عامة. (Muhammad, 2017: 511).

هـ- سوق العراق للأوراق المالية: كان يطلق عليه في بداياته بسوق بغداد للأوراق المالية أو بورصة بغداد، ويرجع تأسيسه إلى عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، وقد توالى الشركات للدخول إلى سوق بغداد حتى بلغ عددها 40 شركة عام 1950، حيث كانت تتداول بصورة غير رسمية إلى أن صدر قانون 31 لعام 1957 والذي أجاز للجمهور الإكتتاب في أسهم تلك الشركات، ومع بدايات فترة الثمانينيات إتجه الإقتصاد العراقي للنحول نحو إشراك القطاع الخاص وضرورة معايشته اختلاطه مع القطاع العام من خلال خصخصة بعض المشاريع المملوكة للدولة، وهو ما أدى إلى إنشاء سوق مالية منتظمة لتداول أسهم الشركات ومن وقتها تم تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب قانون 24 لعام 91 (Othman and Jassim, 2018: 50).

ويوضح شكل رقم (8) المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2018/1/1 لغاية 2020/12/31.



شكل (8) المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية



Source: Central Bank of Iraq

## ن- عرض النقد بالمعنى الواسع M2

أو ما يسمى بالسيولة المحلية، حيث يتكون من عرض النقد بالمعنى الضيق m1، مضافاً إليه ودائع الأجل (ودائع الادخار، الودائع بالعملة الأجنبية، والأسهم والسندات) ، ويرمز لها بالرمز TD، مع حساب التوفير في المصارف ويرمز له S، وودائع صندوق توفير البريد، ويمكن كتابته بالمعادلة الآتية (Giyas and Muhammad, 2016: 385):

$$(1) \quad M2 = M1 + TD + S \dots \dots \dots \text{(أشبه النقود)}$$

(M1+

و يعتمد عرض النقود بالمعنى الواسع على حجم المطلوبات النقدية للبنك المركزي، مع المصارف التجارية، صافي العملة في التداول والودائع، بالإضافة إلى الاختبار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين الانفاق والادخار، ويعد عرض النقد M2 أكثر دقة من عرض النقد M1، من جانب علاقته بالدخل القومي وإمكانية استخدام الرقابة على السيولة من جانب السلطات النقدية (الفنلاوي، 2017: 37) حيث يعتمد عرض النقد بالمعنى الواسع على عاملين رئيسيين، الأول هو إصدار العملة والثاني هو خلق الودائع من قبل الجهاز المصرفي، حيث يشكلان المطلوبات النقدية للبنك المركزي والمصارف التجارية (Hussein, 2014:95)

## ثالثاً: طبيعية العلاقة بين أسعار الطاقة ومؤشرات القطاع النقدي

تعتبر التقلبات في أسعار النفط مهمة بشكل أساسي للاقتصادات القائمة على النفط، ولا سيما منتجي النفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي والتي تنتج أكثر من 80 في المائة من إجمالي إيراداتها المالية من النفط، وقد ناقش عدد كبير من الدراسات تأثير صدمات أسعار النفط الخام على مجموعة واسعة من المتغيرات بما في ذلك أنشطة الاقتصاد الكلي، وأسواق الأوراق المالية الإجمالية ومؤخراً أسهم القطاعات الفردية، وقد ركزت العديد من الدراسات على متغيرات الاقتصاد الكلي كما أن الارتباط بين أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي أمر معترف وواضح بدرجة كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة، وركزت دراسات أخرى على تأثير أسعار النفط الخام على أسواق الأسهم في مجموعة واسعة من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وقد اشارت النتائج التجريبية لمثل هذه الدراسات المعقدة ومتعددة الأوجه، أن العلاقة بين النفط والاصل النقدي مرتبطة بشكل إيجابي بالاقتصاديات المصدرة للنفط وسلبية في الاقتصادات الصناعية (Alqahtani, Samargandi & Kutun, 2020: 1)

أن إنعكاس تقلبات أسعار النفط السلبية على مؤشرات النشاط المصرفي وأداء القطاع المصرفي بصورة عامة، له العديد من الأوجه الاقتصادية والنواحي التي تتداخل بصورة كبيرة من بعضها البعض، منها إنخفاض مستوى نمو تدفق الودائع المصرفية، ومستوى القرض والتمويل، وارتفاع حجم القروض المتعثرة، وشح السيولة المصرفية، وهبوط مستوى جودة المحافظ الاستثمارية والقيمة السوقية للضمانات المصرفية. وارتفاع مستوى التخصصات والإحتياطات المصرفية، وضعف في فعالية بعض الخدمات التي تقدمها المصارف، وتراجع مستوى ارباح المصارف والتي تنعكس على المستثمرين والمساهمين، وهو أمر يؤدي الى اضطرار العديد من المصارف الى ترشيق جهازها الإداري وتخفيض رواتب العاملين فيها وذلك ما يؤدي الى زيادة حجم البطالة في المجتمع (Al-Hamdani, 2019: 70)

وقد أشارت دراسة (Abdulazeez Y.H. at al)، إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين أسعار النفط والغاز وأداء المصارف بصورة عامة، بالخصوص في البلدان المصدرة للنفط والغاز، كما في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يؤدي النمو الإقتصادي إلى نمو الأنشطة المصرفية، الربط بين أسعار النفط والغاز، حيث إن لخدمات أسعار النفط والغاز تأثيراً مباشراً على أداء المصارف، فزيادة أسعار النفط والغاز تؤدي إلى تحسين ونشاط واضح في الأداء المصرفي لهذه الدول، من خلال زيادة الإقتراض والسيولة المصرفية وعمليات الائتمان، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة للمودعين، بالخصوص للذين يضاربون بالنفط والغاز.

ولا بد للإشارة من إن زيادة الإنفاق الحكومي في الحكومات المصدرة للنفط والغاز متأتي أصلاً من الطفرات الكبيرة في أسعار هذين المنتجين، لذا ينبغي دائماً على الجهات المختصة أن تراعي تنظيم نفقاتها وأن لا تعتمد على إستمرار هذه الطفرات السعرية، بحيث تصمم آليات مراقبة جديدة على مستويات الإقتراض في المصارف منعا لحدوث مشكلة إنخفاض السيولة (Saif-Alyousfi et al, 2021:20)

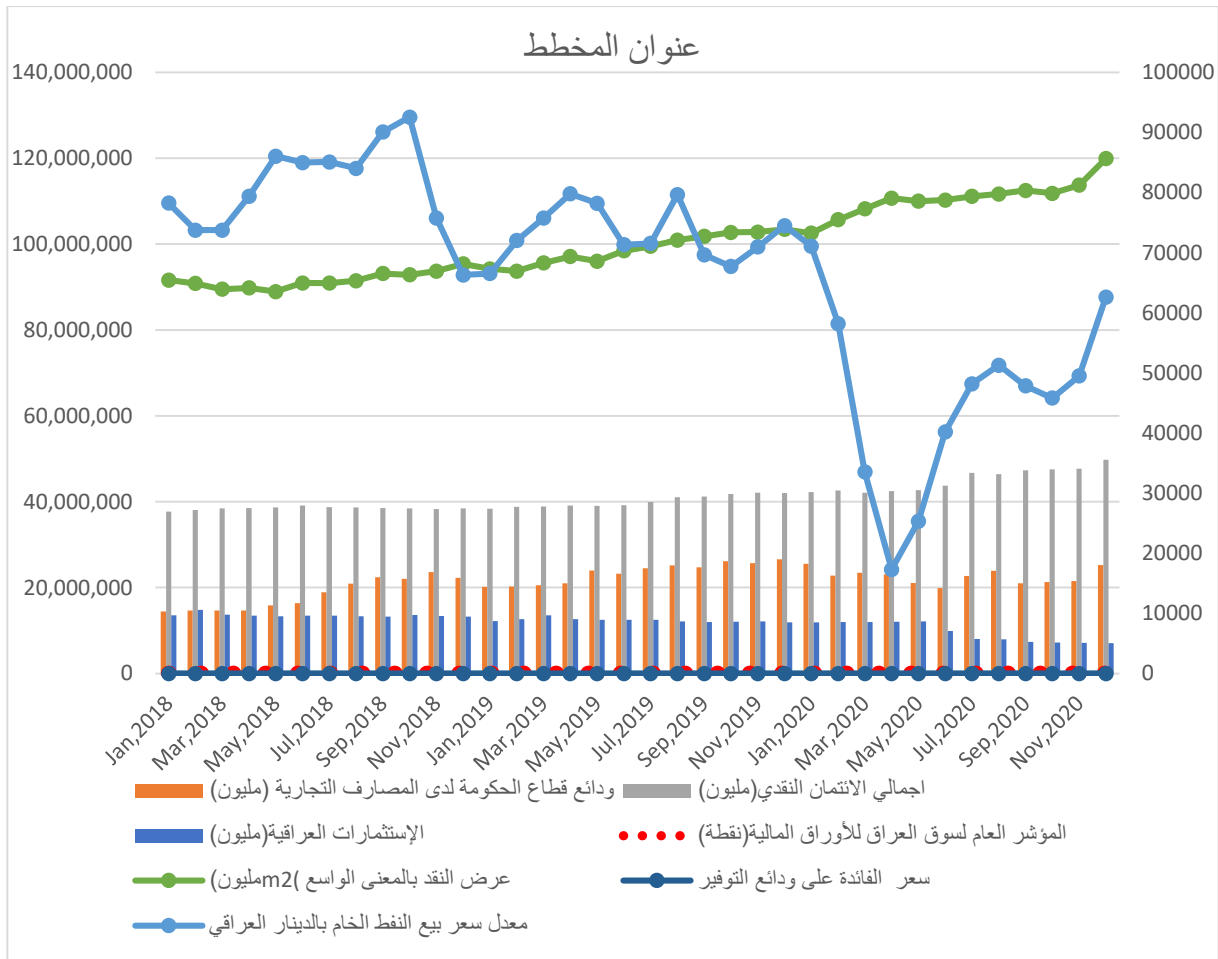
### 1- سلوكيات بعض من مؤشرات القطاع النقدي العراقي مع اسعار الطاقة العالمية

يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى ارتفاع الإيرادات المتحققة منهما وبالتالي إلى ارتفاع إجمالي الإيراد في الدول المصدرة، ومزيداً من المواقف والتأثيرات المالية الخارجية، وتعتبر عوائد سوق الأسهم الأبرز تأثيراً من تقلبات أسعار النفط والغاز، حيث يتوقع المستثمرون تأثير ارتفاع الاسعار على قطاع الشركات، ونمو الإنفاق الحكومي الأقوى بشكل عام، وبدوره يؤدي الإنفاق الحكومي الأقوى إلى ارتفاع نمو الإنتاج غير النفطي، وسيولة لقطاع الخدمات المصرفية أكبر ونمو الائتمان، وارتفاع أسعار العقارات، وارتفاع ميزانية المصارف، وفي حالة تراجع سعر النفط، يمكن لهذه التطورات أن تكون معاكسة تماماً. (Khandelwal, P., Miyajima, K., & Santos, 2017:33)

و بالنظر إلى اعتماد إنتاج وتصدير النفط والغاز من الدول المصدرة بشكل عام ، فإن العلاقات بين أسعار النفط والغاز وكذلك صلة إيراداتها مع الودائع المصرفية هي ذات أهمية سياسية كبيرة ليس فقط خلال الأزمات و فترات الركود ولكن أيضاً خلال فترات الرخاء المالي، إذا أثرت أسعار النفط والغاز على ودائع البنوك المحلية، فإن هذه، بدورها، سيؤثر على حجم أنشطة الإقتراض، مما يحتمل أن تؤثر على النمو الاقتصادي في البلاد، حيث يعتبر النمو المنظم في أنشطة الإقتراض هو أهم أركان استقرار النظام المصرفي لأي اقتصاد. (Saif-Alyousfi, 2018: 3).

وكما هو معلوم فإن الانخفاض الحاد والمستمر بأسعار الطاقة للبلدان الريعية و النامية المصدرة ( النفط – الغاز ) يؤثر وبشكل كبير على أرصدة الحسابات المالية والخارجية وترشيد الإنفاق العام بسبب انخفاض الإيرادات التي تعتمد بصورة كبيرة على عوائد الطاقة المصدرة، حيث يؤدي انخفاض الاسعار الى ظهور عجز في الإنفاق للموازنة العامة للدولة . ويوضح الشكل (9) الرسم البياني لعلاقة أسعار النفط من بعض من متغيرات القطاع النقدي العراقي بالاعتماد على بيانات أسعار النفط والغاز العراقي والصادرة عن شركة (سومو) لتسويق النفط العراقي الخام ومشتقات النفط، والبيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي – الموقع الإحصائي.

شكل رقم (9) الرسم البياني لأسعار النفط الخام مع متغيرات القطاع النقدي في العراق



من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EXCEL

### المبحث الثالث: الجانب العملي والتطبيقي للبحث

أولاً: أولاً: توصيف الأساليب القياسية

- 1- (اختبار ت-Test): هو اختبار إحصائي يستخدم للكشف عن الدلالة في الفروق لمتوسط مجموعتين، مثلاً المفاضلة بين طريقتين من طرق التدريس والكشف عن الفروق بين الذكور والإناث في التحصيل الدراسي.
- 2- اختبار الانحدار الخطي البسيط: حيث يستخدم الباحث هذا الاختبار لقياس كل من متغير مستقل على حدة، وهو يفسر العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وحسب المعادلة التالية:

$$Y = a + bX_1 \dots\dots\dots (1)$$

- حيث تمثل y المتغير التابع للمعادلة وتمثل a قيمة الثابت أما b فهي ميل الانحدار على المتغير المستقل الأول  $X_1$ .
- 3- تحليل التباين ثنائي الاتجاه - F - : هو أسلوب إحصائي يستخدم لمقارنة متوسطي مجموعتين أو أكثر في نفس الوقت.
  - 4- معامل الارتباط Coefficient Correlation (R) : لمعرفة مدى ارتباط كل من سعر النفط الخام وسعر مكثفات الغاز والغاز المسال من ناحية وكل متغير تابع من متغيرات القطاع النقدي من ناحية أخرى، وكلما كانت النسبة قريبة من 1% كان لارتباط قوي.

5- معامل التحديد ( $R^2$ ) لمعرفة القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، وكلما كانت النسبة قريبة من 100% كانت القوة التفسيرية قوية وتدل على علاقة ارتباط قوية أيضاً.

6- value-P : حساب معنوية النموذج.

7-  $\beta$ : وهي تقدير معالم المتغيرات المستقلة في كل نموذج مقترح، بالإضافة إلى تقدير معادلة ثابت الانحدار.

ثانياً: هيكل وتوصيف متغيرات الدراسة  
نظراً لأهمية أسعار الطاقة في العراق وبالأخص أسعار النفط الخام التي تعتبر المورد الأساسي للتمويل، بالإضافة إلى كونه المنفذ الوحيد للحصول على العملة الأجنبية، وللوقوف على أهم النتائج النهائية والمستخلصة من الفترة 2018/1/1

لغاية 2020/12/31، ومدى تأثيراتها على المتغيرات التابعة للدراسة والمتضمنة بعض من مؤشرات القطاع النقدي العراقي، سوف يتم التعرف على الآتي:

**1- إختبار الفترة الزمنية للدراسة:** كما ذكر سابقا، فأن فترة الدراسة تمتد من (2018/1/1 إلى 2020/12/31)، فقد تم الحصول على بيانات شهرية من شركة تسويق النفط والغاز العراقي، بعد إستحصال الموافقات الرسمية من قبل وزارة النفط، حيث تتضمن هذه البيانات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي المباعة بالدولار الأمريكي خلال المدة المذكورة للدراسة، بالإضافة إلى الإعتماد على التقارير والبيانات الصادرة من البنك المركزي العراقي – الموقع الإحصائي، حيث تضمنت هذه التقارير بيانات خاصة بالمتغير التابع للدراسة (القطاع النقدي)، وبواقع (36) مشاهدة لجميع المتغيرات.

**2-تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة :**

**أ- المتغير المستقل:** ونقصد به أسعار الطاقة والتي تخص أسعار النفط العراقي الخام وأسعار الغاز العراقي، والذي يشمل الغاز المسال وغاز المكثفات، حيث يوضح الجدول رقم ( 1 ) متوسط أسعار النفط الخام الشهرية وجدول رقم (2) يوضح متوسط اسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز الشهرية وبالدينار العراقي بعد تحويلها من خلال سعر الصرف، حيث سيتم إعتماد الدينار العراقي كعملة رئيسية في الجانب التطبيقي والعملية للدراسة.

● **المتغير المستقل الأول – النفط الخام**

جدول رقم (1) تحويل متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي إلى الدينار العراقي.

الأشهر	سعر برميل النفط العراقي بالدينار	الأشهر	سعر برميل النفط العراقي بالدينار
Jan,2018	78262.4	Jul,2019	71553.552
Feb,2018	73763.2	Aug,2019	79675.074
Mar,2018	73763.2	Sep,2019	69648.168
Apr,2018	79379.3	Oct,2019	67701.414
May,2018	86049.6	Nov,2019	70966.098
Jun,2018	84985.8	Dec,2019	74497.914
Jul,2018	85104	Jan,2020	71084.298
Aug,2018	84040.2	Feb,2020	58192.224
Sep,2018	90068.4	Mar,2020	33516.792
Oct,2018	92550.6	Apr,2020	17303.298
Nov,2018	75766.2	May,2020	25353.9
Dec,2018	66310.2	Jun,2020	40169.088
Jan,2019	66531.234	Jul,2020	48180.684
Feb,2019	72034.626	Aug,2020	51279.888
Mar,2019	75744.924	Sep,2020	47843.814
Apr,2019	79801.548	Oct,2020	45828.504
May,2019	78236.58	Nov,2020	49509.252
Jun,2019	71330.154	Dec,2020	62608.952

المصدر: <http://oapcdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:8>

\*تم تحويل سعر البرميل الواحد من الدولار الى الدينار بالاعتماد على سعر الصرف لكل فترة.

● **المتغير المستقل الثاني – الغاز المسال ومكثفات الغاز**

جدول (2) اسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز بالدينار العراقي

التاريخ	اسعار غاز المكثفات	اسعار غاز المسال	المعدل الكلي لبيع الغاز	اسعار الصرف النافذة	اسعار الغاز بالدينار
Jan,2018	582.0075	495.414	538.71075	1184	637833.528
Feb,2018	537.7617	408.0744	472.91805	1184	559934.9712
Mar,2018	548.857	369.9138	459.3854	1184	543912.3136
Apr,2018	576.5837	362.289	469.43635	1183	555343.2021

626183.1756	1182	529.7658	412.2593	647.2723	May,2018
630589.4943	1182	533.49365	465.5	601.4873	Jun,2018
648673.326	1182	548.793	468.4667	629.1193	Jul,2018
640471.6644	1182	541.8542	460.1534	623.555	Aug,2018
686312.2248	1182	580.6364	506.5305	654.7423	Sep,2018
740275.371	1182	626.2905	-----	626.2905	Oct,2018
555431.256	1182	469.908	447.4615	492.3545	Nov,2018
414923.0745	1182	351.03475	282.2178	419.8517	Dec,2018
424456.9486	1182	359.1006334	308.6686	409.5326667	Jan,2019
469030.1095	1182	396.8105834	330.5785	463.0426667	Feb,2019
524662.7618	1182	443.877125	384.45375	503.3005	Mar,2019
554922.602	1182	469.4776667	410.932	528.0233333	Apr,2019
572231.81	1182	484.1216667	447.7853333	520.458	May,2019
450538.803	1182	381.1665	343.214	419.119	Jun,2019
450069.352	1182	380.7693334	279.86	481.6786667	Jul,2019
419726.0823	1182	355.0982084	281.5271667	428.66925	Aug,2019
443650.698	1182	375.339	273.972	476.706	Sep,2019
547673.396	1182	463.3446667	-----	463.3446667	Oct,2019
495118.8195	1182	418.88225	346.996	490.7685	Nov,2019
310684.563	1182	262.8465	308.6686	525.693	Dec,2019
626834.103	1182	530.3165	530.3165	-----	Jan,2020
530730.411	1,182	449.0105	448.486	449.535	Feb,2020
333725.683	1,182	282.3398334	184.718	379.9616667	Mar,2020
162945.792	1,182	137.856	119.056	156.656	Apr,2020
281843.3493	1,182	238.44615	219.8223	257.07	May,2020
403025.358	1,182	340.969	340.969	-----	Jun,2020
385465.1917	1,182	326.1126834	385.4447	266.7806667	Jul,2020
391048.9203	1,182	330.83665	389.0125	272.6608	Aug,2020
392745.7995	1,182	332.27225	385.0665	279.478	Sep,2020
351756.108	1,182	297.594	-----	297.594	Oct,2020
430217.859	1,182	363.9745	363.9745	-----	Nov,2020
551948.9048	1,304	423.2737	423.2737	-----	Dec,2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة العراقية لتسويق النفط ومشتقاته.

ب- المتغير التابع: ونقصد بها بعض من مؤشرات ومتغيرات القطاع النقدي في العراق والتي تشمل البنك المركزي العراقي وقطاع المصارف التجارية العاملة في العراق وسوق العراق للأوراق المالية، علماً إن المتغيرات المستخدمة في الجانب العملي والتطبيقي هي (، سوق العراق للأوراق المالية، سعر الفائدة على ودائع التوفير للمصارف التجارية العاملة في العراق، الاستثمار المحلي العراقي) بالاعتماد على البيانات الشهرية للمدة (2018 – 2020)، وكما يوضحها جدول رقم (3)

## جدول رقم (3) المتغيرات التابعة للدراسة

التاريخ	المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية	الإستثمار المحلي	أسعار الفائدة على ودائع التوفير
Jan,2018	590.43	13,535,350	3.88
Feb,2018	635.07	14,783,749	3.81
Mar,2018	632.57	13,725,093	3.81
Apr,2018	607.01	13,446,984	3.81
May,2018	593.78	13,318,955	3.81
Jun,2018	579.06	13,452,925	3.81
Jul,2018	582.44	13,467,885	3.81
Aug,2018	561.44	13,317,728	3.85
Sep,2018	532.11	13,262,335	3.83
Oct,2018	506.15	13,609,008	3.80
Nov,2018	498.02	13,364,469	3.81
Dec,2018	510.12	13,224,063	3.79
Jan,2019	492.25	12,198,418	3.75
Feb,2019	465.13	12,644,114	3.68
Mar,2019	452.46	13,566,704	3.63
Apr,2019	464.61	12,630,624	3.63
May,2019	494.05	12,472,521	3.42
Jun,2019	496.31	12,484,523	3.50
Jul,2019	480.09	12,514,332	3.57
Aug,2019	473.21	12,097,001	3.57
Sep,2019	475.48	12,001,257	3.57
Oct,2019	484.79	12,088,483	3.57
Nov,2019	485.80	12,136,768	3.57
Dec,2019	493.76	11,929,756	3.57
Jan,2020	480.64	11,941,210	3.57
Feb,2020	462.83	11,962,670	3.57
Mar,2020	444.90	11,951,780	3.59
Apr,2020	413.52	12,077,418	3.59
May,2020	424.67	12,108,152	3.57
Jun,2020	434.94	9,917,649	3.56
Jul,2020	451.99	8,034,184	3.56
Aug,2020	469.75	7,979,451	3.56
Sep,2020	484.38	7,347,553	3.56
Oct,2020	483.96	7,215,651	3.56
Nov,2020	480.80	7,172,970	3.56
Dec,2020	508.03	7,085,891	3.48

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

## رابعاً: اختبار وتحليل علاقة الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة

1- اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية: اختبار عينة بيانات الطاقة، كما في الجدول رقم (1) الخاصة بأسعار النفط الخام مع متغيرات القطاع النقدي، وجدول رقم (2) الخاصة بأسعار الغاز المسال ومكتفات الغاز مع متغيرات القطاع النقدي في العراق، حيث تظهر الجداول نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الطاقة كمتغير مستقل ومتغيرات القطاع النقدي العراقي، كمتغير تابع، فضلاً عن قيم (T) و(F) المحتسبة والجدولية والقرار الخاص لكل من المتغيرات المستقلة للفرضية الرئيسية.

## جدول رقم (4) نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار النفط الخام وبعض من متغيرات القطاع النقدي في العراق

القرار	قيمة معامل الارتباط R	قيمة (f) الجدولية 2.634	قيمة (t) الجدولية 1.960	المتغير التابع	المتغير المستقل
		قيمة (F) المحتسبة	قيمة (T) المحتسبة	متغيرات القطاع النقدي في العراق	
نرفض فرضية العدم H0	0.624	53.718	4.652	سوق العراق للأوراق المالية	أسعار النفط الخام
نرفض فرضية العدم H0	0.561	1.526	3.950	الإستثمار المحلي	
نرفض فرضية العدم H0	-0.637	23.193	3.562	أسعار الفائدة على ودائع التوفير	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

جدول رقم (5) نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز وبعض من متغيرات القطاع النقدي في العراق

القرار	قيمة معامل الارتباط R	قيمة (f) الجدولية 2.634	قيمة (t) الجدولية 1.960	المتغير التابع	المتغير المستقل
		قيمة (F) المحتسبة	قيمة (T) المحتسبة	متغيرات القطاع النقدي في العراق	
نرفض فرضية العدم H0	0.627	24.265	4.690	سوق العراق للأوراق المالية	أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز
نرفض فرضية العدم H0	0.445	3.918	2.899	الاستثمار المحلي	
نرفض فرضية العدم H0	0.549	10.641	3.832	أسعار الفائدة على ودائع التوفير	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

**أ. نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الطاقة وسوق العراق للأوراق المالية**

تشير نتائج جدول رقم (4) إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين أسعار النفط الخام والمؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية، وبالعلاقة ارتباط موجبة بلغت (0.624) وهي علاقة معنوية عند مستوى 5%، وذات دلالة إحصائية، حيث بلغت دلالتها الإحصائية (0.000) مما يؤكد معنوية العلاقة، كون مستوى الدلالة أقل من 5%، أما القوة التفسيرية لعلاقة الأثر بين المتغيرين فقد كانت 39%، وهي مقدار التفسير لقوة العلاقة بين المتغيرين، ويمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط بالشكل الآتي:

$$\text{IND Market} = 371.947 + 0.002X1 \dots\dots\dots (1)$$

أي إن التغير بمقدار وحدة واحدة في أسعار النفط الخام يؤدي إلى زيادة المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية بمقدار 0.002X1 وحدة.

أما جدول رقم (5) فهو يوضح نتائج اختبار العلاقة بين أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز مع المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية، ويتبين من النتائج وجود علاقة ارتباط طردية بلغت (0.627)، وهي علاقة معنوية تحت مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت دلالتها الإحصائية (0.000) مما يؤكد معنوية العلاقة. أما القوة التفسيرية لعلاقة الأثر بين المتغيرين فقد كانت (0.39) أي إن النموذج يفسر 39% من حجم العلاقة بين المتغيرين، ويمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$\text{IND Market} = 362515 + 0.001X1 \dots\dots\dots (2)$$

أي إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة من أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز، تؤدي إلى زيادة سوق العراق للأوراق المالية بمقدار 0.001X1 وحدة، وعليه وحسب المعطيات اعلاه فإننا نرفض فرضية العدم والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الطاقة وسوق العراق للأوراق المالية)

**ب. نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الطاقة والاستثمار المحلي في العراق**

تشير نتائج جدول رقم (4) إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين أسعار النفط الخام والاستثمارات المحلية في العراق، وبالعلاقة ارتباط موجبة بلغت (0.561) وهي علاقة معنوية عند مستوى 5%، وذات دلالة إحصائية، حيث بلغت دلالتها الإحصائية (0.000) مما يؤكد معنوية العلاقة، كون مستوى الدلالة أقل من 5%، أما القوة التفسيرية لعلاقة الأثر بين المتغيرين فقد كانت 31%، وهي مقدار التفسير لقوة العلاقة بين المتغيرين، ويمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط بالشكل الآتي:

$$\text{IFEST} = 7400013.801 + 66.566X1 \dots\dots\dots (3)$$

أي إن التغير بمقدار وحدة واحدة في أسعار النفط الخام يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية في العراق بمقدار 66.566X1 وحدة.

أما جدول رقم (5) فهو يوضح نتائج اختبار العلاقة بين أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز مع الاستثمارات المحلية في العراق، ويتبين من النتائج وجود علاقة ارتباط طردية بلغت (0.445)، وهي علاقة معنوية تحت مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت دلالتها الإحصائية (0.000) مما يؤكد معنوية العلاقة. أما القوة التفسيرية لعلاقة الأثر بين المتغيرين فقد كانت (0.19) أي إن النموذج يفسر 19% من حجم العلاقة بين المتغيرين، ويمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$\text{IFEST} = 8081161.090 + 7.616X1 \dots\dots\dots (4)$$

أي إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة من أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز، تؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية في العراق بمقدار 7.616X1 وحدة، وعليه وحسب المعطيات اعلاه فإننا نرفض فرضية العدم والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الطاقة والاستثمارات المحلية في العراق).

**ت. نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الطاقة وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف التجارية العاملة في العراق**

تشير نتائج جدول رقم (4) إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين أسعار النفط الخام وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف التجارية العاملة في العراق ، وعلاقة ارتباط موجبة بلغت ( 0.521) وهي علاقة معنوية عند مستوى 5%، وذات دلالة إحصائية، حيث بلغت دلالتها الإحصائية (0.000) مما يؤكد معنوية العلاقة، كون مستوى الدلالة اقل من 5%، أما القوة التفسيرية لعلاقة الأثر بين المتغيرين فقد كانت 27%، وهي مقدار التفسير لقوة العلاقة بين المتغيرين، ويمكن كتابة معادلة الإنحدار الخطي البسيط بالشكل الآتي:

$$IN\ RAT = 3.409 + 0.0004X1 \dots\dots\dots (5)$$

أي إن التغير بمقدار وحدة واحدة في أسعار النفط الخام يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في العراق بمقدار  $0.0004X1$  وحدة.

أما جدول رقم (5) فهو يوضح نتائج اختبار العلاقة بين أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف التجارية العاملة في العراق ، ويتبين من النتائج وجود علاقة ارتباط طردية بلغت (0.549)، وهي علاقة معنوية تحت مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت دلالتها الإحصائية (0.001) مما يؤكد معنوية العلاقة.

أما القوة التفسيرية لعلاقة الأثر بين المتغيرين فقد كانت (0.302) أي إن النموذج يفسر 30% من حجم العلاقة بين المتغيرين، ويمكن كتابة معادلة الإنحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$IN\ RAT = 3.379 + 0.000000560X1 \dots\dots\dots (6)$$

أي إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة من أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز، تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في العراق بمقدار  $0.000000560X1$  وحدة، وعليه وحسب المعطيات اعلاه فإننا نرفض فرضية العدم والتي تنص على ( لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الطاقة وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف التجارية العاملة في العراق).

#### المبحث الرابع

#### الإستنتاجات والتوصيات

مما تقدم وفي ظل عرض شروحيات نظرية وقياسية عن أسعار الطاقة وعلاقتها ببعض من متغيرات القطاع النقدي في العراق، وخلال المدة 2018-2020 توصل البحث إلى النتائج التالية:

#### 1- الإستنتاجات

أ. تعتبر التقلبات في أسعار الطاقة مهمة بشكل أساسي للإقتصادات القائمة على إيرادات الطاقة، ولاسيما الدول المنتجة والمصدر مثل دول الخليج والعراق بصورة خاصة، والتي تنتج أكثر من 80% من إجمالي إيراداتها المالية من مصادر الطاقة.

ب. وجود علاقة ارتباط وأثر (طردية) بين أسعار الطاقة (نفط – غاز) سوق العراق للاوراق المالية، تحت مستوى معنوية 5%، وبدرجة ثقة 95%، وبمستوى دلالة بلغ 0.000 وهو ما يشير إلى معنوية العلاقة والتي يمكن الاعتماد عليها بتفسير علاقة الارتباط والأثر بين المتغيرين.

ت. وجود علاقة ارتباط وأثر (طردية) بين أسعار الطاقة (نفط – غاز) والاستثمارات المحلية في العراق، علاقة معنوية ودالة إحصائية عند مستوى 5%، مما يعني إن العلاقة يمكن تفسيرها والإعتماد عليها بتفسير نتائج العلاقة، إذا وحسب المعطيات فإننا نرفض فرضية العدم  $0H$  التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط وأثر معنوية دالة إحصائية بين المتغيرين.

ث. جود علاقة ارتباط وأثر طردية ذات دلالة معنوية بين أسعار الطاقة وأسعار الفائدة على المصارف التجارية العاملة في العراق، وقدرة تفسيرية لعلاقة الأثر بلغت 0.272%، للنفط الخام، و0.39% للغاز المسال ومكثفات الغاز، وهي نسبة كبيرة لتفسير علاقة الأثر والارتباط بين المتغيرين، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها بتفسير النتائج التي تظهر على متغيري الدراسة.

#### 2- التوصيات

أ. من الضروري إتباع إستراتيجية وخطط إقتصادية متوسطة المدى أو بعيدة المدى الغرض منها تلافي التقلبات الغير معلومة في أسعار الطاقة بصورة عامة والنفط الخام بصورة خاصة، كون العراق من البلدان التي تعتمد وبدرجة كبير على الإيرادات التصديرية المتحققة من بيع النفط الخام لتمويل نفقات الدولة العامة.

ب. ضرورة توفير بيئة مناسبة وأمنة من قبل المصارف التجارية للمستثمرين بإختلاف معنوياتهم، بالتعاون مع البنك المركزي العراقي الذي يقدم التسهيلات ويبسط الإجراءات القانونية لعمل المصارف التجارية في العراق بما يناسب المستثمرين المحليين والاجانب.

ت. ضرورة متابعة ملف الغاز المسال ومكثفات الغاز وعدها مصدر مهم لتنويع الإيرادات العراقية، فلا بد من وضع آلية عمل للنهوض بواقع صناعات الغاز الطبيعي في العراق، ومنع الهدر الكبير في إستثمار الغاز العراقي.

ث. لابد من إصلاح شامل وهيكلية شاملة للنظام النقدي في العراق بما يلائم المتطلبات الحديثة والتي تساهم بتطوير للقطاع المصرفي والإستثماري، وبالتالي تنشيط لحركة الإقتصاد العراقي.



## Sources

### First: Arabic sources

#### A. Arabic letters, dissertations, and memoirs

1. Al-Sheikhly, Hadeel Amin Ibrahim. (2012). **The main factors determining the bank credit decision in Jordanian commercial banks. Master's thesis, Department of Accounting and Finance/Faculty of Business, Middle East University.**
2. Othman, Al-Tayeb and Jassim, Haitham Issa. (2018). **An analytical study of the development of Iraqi stock market indicators and its growth for the period 2004-2017. Master's thesis, College of Business Economics, Al-Nahrain University.**
3. Al-Fatlawi, Hussein Majid Thamer. (2017). Fiscal policy and its impact on money supply in Iraq for the period 1990-2014. Master's thesis, Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics, Al-Qadisiyah, Iraq .
4. Nafisa, Batty and Fatna, Heri. (2021). The problem of recovering bank deposits. A memorandum to obtain a Master's degree in Business Administration, Faculty of Law and Political Science, Ahmed Draya University, Adrar.

#### B. Research

1. Hussein, Hendren Hassan. (2014). The development of money supply in Iraq 2001-2009. Journal of Baghdad University College of Economic Sciences, (40), 98-102.
2. Al-Zubaidi, Rasha Salem, Abdel-Kadhim, and Zeina Shaker. (2019). The role of Iraqi oil reserves in the global oil market for the period (1990-2018). Wasit Journal of Human Sciences, 15(44), 677-688, Wasit University, Kut, Iraq.
3. Al-Saadi, Abeer Mortada Hamid, (2020). The future of natural gas in Iraq, Ahl al-Bayt Magazine, 1(27), 355-374 .
4. Saeed, Abdel Salam Lafta. (2006). Analysis of bank deposits, a proposed model. Journal of Baghdad University College of Economic Sciences, Issue (11), 306-354 .
5. Al-Taani, Hatem Fares. (2007). Investment objectives and motives. Journal of Baghdad University College of Economic Sciences. Issue (14), 13-37 .
6. Taha, Omar Hashem. (2013). The role of bank credit granting policies in reducing risks and increasing profits. Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, 3(2). 52-79.
7. Abdel Reda, Laith Salam and Ahmed, Jaafar Talib. (2018). Current and future prospects for Iraqi natural gas for the period 2000-2016. Wasit Journal for Human Sciences, 14(1). 116-83 .
8. Abdel-Aali, Amjad Sabah and Dhuwai', Ahmed Jakhour. (2017). The future of the energy sector in Iraq in light of the energy strategy for the period (2012-2030). Gulf Economic Journal. Issue No. 33, University of Basra.
9. Abd, Bashar Saadi. (2018). The impact of the interest rate on the Iraqi general budget for the period 1990-2015. Journal of the College of Administration and Economics for economic, administrative and financial studies. 10(4), 287-313.
10. Muhammad, Manal Jaber Morsi. (2015). Evaluating the effectiveness of monetary policy in achieving exchange rate stability in Egypt during the period (1990-2017). Scientific Journal of Economics and Management. 47(4), 485-550.
11. Muhammad, Amr Hisham. (2008). The reality of the oil industry in Iraq and its future requirements. Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, 1 (24) 48-74. Al-Mustansiriya University. Iraq.
12. Al-Mashhadani, Ban Ali. (2017). The role of production and price policy for crude oil in Iraq and Saudi Arabia and the challenges they face. Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, 14.(38)
13. Nafil, Ikhlas Qasim. (2014). The role of oil in the Iraqi economy after 2003. Journal of Political Issues, 37 (38) 169-184. Al-Nahrain University, College of Political Science.

C. Arabic reports

1. Specialized Performance Evaluation Department. (2019).Iraq. Results of the specialized audit work on the South Gas Company in gas investment for the period 2015 until 1/1/2018. Federal Office of Financial Supervision.
2. Extractive Industries Transparency Authority, annual report for 2018

**Second: Foreign sources**

**A. Foreign books**

1. Casamassima, G., Fiorello, D., & Martino, A. (2009) The Impact of Oil Prices Fluctuations on Transport and Its Related Sectors. European Parliament.
2. Dorsman, A., Simpson, J. L., & Westerman, W. (2013). *Energy economics and financial markets*. Springer.
3. Nersesian, R. L. (2016). *Energy economics: markets, history and policy*. Routledge.

**B. Foreign research**

1. Alqahtani, F., Samargandi, N., & Kutan, A. M. (2020). The influence of oil prices on the banking sector in oil-exporting economies: Is there a psychological barrier?. *International Review of Financial Analysis*, 69, 101470.
2. Dell'Ariccia, G., & Marquez, R. (2004). Information and bank credit allocation. *Journal of financial Economics*, 72(1), 185-214.
3. Jawda, D. N. H., & Jaafar, H. N. (2018). The Developmental Effects of Oil Industry in Iraq (Developmental of Oil Industry and Ist Reflection on Environment in Iraq). *Economic Sciences*, 13(51).
4. Khandelwal, P., Miyajima, K., & Santos, A. (2017). The impact of oil prices on the banking system in the Gulf Cooperation Council. *Journal of governance & regulation*, (6, Iss. 2), 32-47.
5. Rout, U. K., Akimoto, K., Sano, F., Oda, J., Homma, T., & Tomoda, T. (2008). Impact assessment of the increase in fossil fuel prices on the global energy system, with and without CO2 concentration stabilization. *Energy Policy*, 36(9), 3477-3484.
6. Saif-Alyousfi, A. Y., Saha, A., Md-Rus, R., & Taufil-Mohd, K. N. (2021). Do oil and gas price shocks have an impact on bank performance?. *Journal of Commodity Markets*, 22, 100147.

**Third: Locations**

1. <https://www.alriyadh.com/512835> \_
2. <https://www.shorouknews.com>